



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة



مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

ينظم ملتقى وطني حول:

رقمنة قطاع العدالة:

الواقع، الرهانات والآفاق

يوم 12 مارس 2023

عبر تقنية النماض عن بعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي شنمة

اشكالية الملتقى الوطني:

باعتبار أن مرفق العدالة مرفقا سيديا واستراتيجيا فكان من صميم برامج الإصلاح الإداري التي عرفتها الجزائر، فمع تأسيس اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة بتاريخ 20 أكتوبر 1999 والذي من بين أهم ما تضمنه ضرورة عصنة قطاع العدالة وذلك في سياق ما اصطلح عليه بتقريب العدالة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية في مرفق العدالة.

إن المسعى نحو الرقمنة لم يكن إلا وسيلة لتحقيق الإصلاح الإداري في احدى أهم قطاعات الدولة، وهو ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق الفاعلية والشفافية في سير مرفق العدالة. فمن بين أهم أهداف رقمنة قطاع العدالة ترشيد النفقات العمومية من خلال الاستغناء التدريجي على المعاملات الورقية، كما أن الإدارة الرقمية من شأنها أن تساهم في تهيئة مناخ استثماري واقتصادي مشجع لانخراط رؤوس الأموال في السوق الوطنية يساهم في تعزيز الثقة في القضاء الجزائري بما يكفل شفافية في تسيير القضايا بما يتيح من امكانيه الرقابة على سير المحاكمات وعدالتها.

بناء على ما سبق فإن اشكالية هذا الملتقى الوطني تدور حول ما يلي:
هل ساهمت الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية لمرفق العدالة سواء في الجانب الإداري منه أو القضائي؟
وسوف نحاول الإجابة على هذه الاشكالية من خلال الأهداف والمحاور المعلنه أدناه.

اهداف الملحق:

- نسعى من خلال هذا الملتقى الوطني إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي :
- إظهار أهمية الرقمنة في تطوير أداء قطاع العدالة وعرض الخطط التي تبنتها الجزائر في مجال رقمنة قطاع العدالة ،
 - دور رقمنة قطاع العدالة في تحقيق التطور الاقتصادي ،
 - الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال رقمنة قطاع العدالة ،
 - تقييم مسار رقمنة العدالة الإلكترونية في الجزائر ،
 - إبراز معوقات وصعوبات الارتقاء بخدمات العدالة الإلكترونية .
 - إبراز تجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة قطاع العدالة .

مصادر الملحق:

- المحور الاول: مدخل مفاهيمي للرقمنة ، التحول الرقمي لقطاع العدالة .
- المحور الثاني: العدالة الإلكترونية والإصلاح الإداري والقضائي .
- المحور الثالث: التجارب الرائدة في رقمنة قطاع العدالة .
- المحور الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه تجسيد العدالة الرقمية في الجزائر .

اللجنة العلمية للملحق:

- الرئيس الشرفي: الأستاذ الدكتور أحمد بوطرفاية
(مدير جامعة محمد خيضر بسكرة)
- المشرف العام: الأستاذ الدكتور دبابش عبد الرؤوف
(عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- رئيس الملحق: الأستاذ الدكتور عبد الحليم بن مشري
(مدير مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع)
- رئيس اللجنة العلمية للملحق: الدكتورة دحموش فايزة
شروط المشاركة في الملحق:

يجب أن يكون العمل بحثا قانونيا أصيلا غير منقول ولا منشور من قبل. حيث تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي/ لا يقبل البحث إلا بعد إرساله كاملا وفقا لجدول المواعيد أدناه/ لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية/ تكتب المداخلات بخط 14 Simlified Arabic للعربية أو Times new 12 roman للغات الأجنبية/ يتم التمهيش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة وبشكل كامل ودقيق/ يجب أن لا تتعدى البحوث 20 صفحة مع ملخصين بالعربية والانجليزية في حدود 150 كلمة لكل ملخص/ مدة العرض لا تتعدى 15 دقيقة/ ترسل المداخلات كاملة قبل 20 فيفري 2023، على أنه لا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل/ تاريخ إرسال دعوات قبول المشاركة: 2023/03/06

- جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com